

العدد الأول



المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

**The Algerian Journal
Law and Justice**

ردمك 2437-0835

جوان 2025

المجلد 11



مركز البحوث القانونية والقضائية
09، شارع تلة حسان، الشارقة - الجزائر
الهاتف: +213 (0) 23 22 45 77
الفاكس: + 213 (0) 23 22 45 70
موقع الانترنت: www.crjj.mjustice.dz
البريد الالكتروني: crjj@mjustice.dz

الإيداع القانوني: 2015/4162

ردمدم: 2437-0835

المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

منشورات

مركز البحوث القانونية والقضائية

مدير المجلة: الدكتور بوعلام فرحاي، المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية.

رئيس التحرير: السيدة ياسمين العبد، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية، وأستاذة مشاركة بالمدرسة العليا للقضاء.

هيئة التحرير:

- الأستاذ الدكتور عبد القادر البقيرات، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة الدكتورة كريمة علا، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 وأستاذة بالمدرسة العليا للقضاء
- الأستاذ جمال عياشي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة الدكتورة وفاء شيعاوي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة الدكتورة سامية بوروي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة نجية بوقميحة، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 وأستاذة مشاركة بالمدرسة العليا للقضاء.
- الأستاذ شوقي يعيش تمام، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- الأستاذ عبد الحليم بن مشري، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- الأستاذ عبد القادر غيتاوي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة أحمد دراية-أدرار
- الأستاذ محمد زيدان، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، ونائب عميد الدراسات العليا بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذ عيسى قسايسية، أستاذ محاضر "أ" وعميد كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة سميرة بهلول، أستاذة محاضر "أ" بجامعة عباس لغرور-خنشلة.
- الأستاذة فتيحة قرقوس، أستاذة محاضرة "أ" بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة نجوى سديرة، أستاذة محاضرة "أ" بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- الأستاذة سومية حمدان، أستاذة محاضرة "أ" بالمركز الجامعي تيبازة، وأستاذة متعاقدة بالمدرسة العليا للدرك الوطني.
- الأستاذة سميرة سارة زبيدة، أستاذة محاضرة "أ" بالمركز الجامعي تيبازة، وأستاذة مشاركة بالمدرسة العليا للقضاء.
- الأستاذ فاتح مزيتي، أستاذ محاضر "أ" بجامعة عباس لغرور-خنشلة.
- الأستاذ فريد دبوشة، أستاذ محاضر "ب" بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
- السيدة نظيرة بومالة، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة أحمد حمودي، ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة لمياء حمدادو، ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.

الأمانة التقنية:

- السيد حسام ايت مبارك، مترجم بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة مهدية بورابة، مترجمة بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة فاطمة زهرة بن هطيط، متصرفة محللة بمركز البحوث القانونية والقضائية.

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز البحوث القانونية والقضائية

المركز في أسطر



مركز البحوث القانونية والقضائية مؤسسة
عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت
سلطة السيد وزير العدل حافظ الأختام،
أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-
338 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006. دُشّن سنة
2008 وشرع فعليا في أعماله ابتداء من سنة
2009.

من مهامه القيام بالدراسات القانونية
والقضائية، تقديم الاستشارات، تنشيط
وتشجيع الدراسات والبحوث، تنظيم
التظاهرات العلمية، المساهمة في عصرنة
العدالة وضمان نشر الأعمال المنجزة.

الفهرس

كلمة مدير المجلة: ص 7-9

1. القاضي ووسائل التواصل الاجتماعي: بين حرية الاستخدام ومتطلبات الحياد

من إعداد السيدة العيد ياسمين، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص 13-73

2. انتحال الهوية الرقمية

من إعداد السيدة سويدي فتيحة، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص 75-127

3. حجية الشيء المقضي فيه من طرف الجهات التأديبية أمام القاضي الجزائي

من إعداد الدكتور بلايلية معمر.....ص 129-156

4. تجريم السفر المرتبط بالأعمال الإرهابية: نموذج للتجريم الوقائي كصورة من صور السياسة

الجنائية المعاصرة

من إعداد الدكتورة خلوفي سامية، مستشارة بمجلس قضاء الجزائر.....ص 157-185

5. الاضطراب العقلي وانعكاساته على المسؤولية الجزائية: دراسة مقارنة

من إعداد السيد عسال عبد القادر، رئيس غرفة بمجلس قضاء البيض.....ص 187-229

6. المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي

من إعداد السيدة بومالة نظيرة، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص 231-299

كلمة مدير المجلة:

يُسعدنا أن نهئى قراءنا الكرام بصدور هذا العدد الجديد من "المجلة الجزائرية للقانون والعدالة"، الذي يتزامن مع الذكرى العاشرة لصدور أول عدد تجريبي عام 2015، وهي مناسبة تحمل رمزية خاصة، تختزل مسيرة امتدت لعقد من الزمن، تخللتها محطات مليئة بالتحديات، الحماس، والعمل المتواصل، في خدمة البحث في المجال القانوني والقضائي.

لقد مرت المجلة منذ نشأتها بمرحلتين أساسيتين:

- أولاهما مرحلة التأسيس والانطلاق، التي شكّلت النواة الأولى لوضع أسس هذا المشروع العلمي الطموح،
- وثانيتهما مرحلة الإحياء والتجديد، التي أعادت للمجلة زخمها بعد فترة من الركود، من خلال رؤية معاصرة وآليات عمل جديدة.

وقد انطلقت المجلة ضمن المهام الجوهرية المسندة لمركز البحوث القانونية والقضائية، باعتبارها فضاءً لنشر الدراسات والأبحاث التي تساهم في تطوير المنظومة القانونية والقضائية. وقد تم خلال هذه المرحلة إصدار مجموعة من الأعداد وهي: العدد التجريبي لسنة 2015، عددان في سنة 2017، أحدهما مخصص للتحكيم التجاري الدولي، عدد خاص سنة 2018 حول الدفع بعدم دستورية القوانين، وعدد آخر في هذه المرحلة سنة 2020.

ومع تفشي جائحة كوفيد 19، شهدت المجلة فترة من التوقف والركود، غير أنها ما لبثت أن استعادت حضورها في الساحة العلمية والبحثية، تأكيداً لالتزام مركز البحوث القانونية والقضائية بدوره في دعم البحث القانوني، وتوفير مرجع علمي موثوق للقضاة، أعوان العدالة، الأساتذة، والباحثين.

وقد شهدت المجلة مرحلة جديدة سنة 2023، عرفت خلالها جملة من التغييرات البنّاءة، في مقدمتها إعادة تشكيل هيئة التحرير، وإنشاء هيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة الجامعيين. وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أتقدم إليهم بجزيل الشكر وعميق التقدير على قبولهم هذه المهمة النبيلة، وعلى ما يبذلونه من جهود لضمان جودة المحتوى ورصانته، وهو ما يساهم في تعزيز مكانة المجلة على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن بين التحسينات المهمة التي شهدتها المجلة كذلك، انضمامها الرسمي إلى المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)، مما أتاح الانتقال من النشر الورقي إلى النشر الرقمي، وبالتالي توسيع دائرة الانتشار داخلياً وخارجياً. كما تم إدراج أرشيف المجلة على المنصة، ويشمل الأعداد من 2015 إلى 2021، على أن تُستكمل عملية رقمنة الأعداد المتبقية قريباً، لتُصبح جميع إصدارات المجلة متاحة إلكترونياً أمام جمهور الباحثين.

وفي سنة 2024، صدر عدد جديد شكّل الانطلاقة الحقيقية الثانية للمجلة. وما هي تعود اليوم بعدد جديد يضم ست دراسات علمية متنوعة، نأمل أن تسهم في إثراء الحقل القانوني وتقديم قيمة مضافة للباحثين والعاملين في المجالين القانوني والقضائي.

وعلى اعتبار المجالات القانونية منابر علمية هادفة تسعى إلى مناقشة أبرز القضايا المستجدة في الساحة القانونية، لم يكن لموضوع مدى حرية القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلا أن يكون أحد المقالات المطروحة للنقاش في مجلتنا، فالتعرض لهذه المسألة لن يسهم فقط في توسيع أفق النقاش الأكاديمي، بل هو مناسبة لنشر التوعية بين القضاة بأبعادها القانونية، لفهم تحدياته واستشراف آفاقه المستقبلية التي ستبقى دوماً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتزام القاضي بمبدأ الحياد، وواجبه في الحفاظ على هيبة واستقلالية السلطة القضائية.

في نفس السياق، ومواكبة للتحوّلات المتسارعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كانت الدراسة المتعلقة بانتحال الهوية الرقمية أحد المحاور الأساسية في العدد الجديد من مجلتنا، إذ وعلى اعتبار أن الجرائم السيبرانية من المواضيع الجوهرية في التشريعات المعاصرة، كانت الاشكالات القانونية المتعلقة بجريمة انتحال الهوية الرقمية جديدة بالنقاش ضمن صفحاتنا لإثراء وعي القارئ، وذلك بتبيان التقنيات والأساليب المستخدمة لارتكاب هذه الجريمة والآليات القانونية لمكافحتها.

لننتقل بعد هذا الموضوع إلى مسألة لم تنل حظها من الدراسة بالرغم من أهميتها والإشكاليات التي تثيرها، وهي حجية القرارات التي تصدرها الجهات التأديبية المختلفة أمام القاضي الجزائي، إذ ناقش المقال جوهر هذه المسألة، ألا وهو مدى التزام القاضي الجزائي بما قضت به الجهات التأديبية بشأن ذات الواقعة المخاطر بها.

في سياق آخر، تم إدراج دراسة أخرى في المجال الجزائي متعلقة بتجريم السفر المرتبط بالأعمال الإرهابية، والذي أصبح من أهم القضايا القانونية المعاصرة التي أثارت اهتماماً واسعاً نظراً لزيادة حالات التحاق الأفراد بجماعات متطرفة خارج حدود دولتهم، سلطت الدراسة الضوء على إشكالية التوفيق بين التجريم الوقائي الذي يندرج في إطار جهود الدول المبذولة لمكافحة الإرهاب عبر تجريم بعض الأفعال التحضيرية وفي مقدمتها السفر، ووفائها بالتزاماتها الدولية في الموضوع من جهة ومقتضيات مبدأ الشرعية الجنائية.

تلها دراسة لا تقل أهمية عن سابقتها، إذ أسالت حبر الكثير من المهتمين بالمسؤولية الجزائية، والمتمثلة في الاضطراب العقلي وانعكاساته على هذه الأخيرة، إذ تعرض صاحب الدراسة للجنون كأحد أبرز العوامل التي تلقي بظلالها على المسؤولية الجزائية، موضحاً ضرورة إعادة رسم حدود مكانته في النظرية الجزائية لأجل تفادي تجاهل حقوق الضحايا وتحقيق العدالة الناجزة.

ونظراً لزيادة التهديدات التي تواجه البيئة نتيجة للأنشطة الصناعية والتجارية المتعددة من جهة، وتعزيز دستور الفاتح من نوفمبر 2020 الحق للمواطن في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة من جهة ثانية، ارتأينا أن يكون لدراسة المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية نصيباً في هذا العدد، وذلك من خلال تقدير مدى فعالية الحماية القانونية للبيئة

المقررة في القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية لتغطية الأضرار الناجمة عن المساس بالأوساط البيئية، ومن ثمة التفكير لتأسيس نظام قانوني خاص يعنى بأحكام المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة ينسجم مع الطبيعة الخاصة للأضرار البيئية.

ولا يفوتني في ختام هذه الكلمة، أن أخص رئيسة وأعضاء هيئة التحرير بالشكر الخالص، لما بذلوه من جهد متواصل، كما أشيد بالعمل الجاد والدقيق الذي اضطلعت به الأمانة التقنية، فلولا تضافر هذه الجهود ومساهمة الجميع، لما أمكن لهذا العدد من الصدور، وتمنيتي لمجلتنا كل الازدهار والرقى في خدمة القانون والقضاء الجزائريين.

ونذكر بأن باب المجلة مفتوح أمام المشتغلين والمهتمين بالمجالين القانوني والقضائي من أساتذة وباحثين وقضاة من أجل المساهمة في إثراء النقاش القانوني وتوسيع أفقه.

الدكتور بوعلام فراحوي

المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية

دراسات

- في التحديات التي تفرضها تكنولوجيا الإعلام والاتصال
- في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية
- في القانون المدني